



وحدة منع الاتجار بالبشر " النساء والأطفال "

مساعد وزير الصحة: قانون زرع الأعضاء ساهم في زيادة العمليات في 2011



أكد الدكتور عبد الحميد أباطة، مساعد وزير الصحة للأسرة والسكان، أن لغة الأرقام تدل دلالة واضحة على ازدياد حالات زرع الأعضاء خلال عام 2011 عنه في الأعوام السابقة عكس ما يتردد، مما يعنى أن قانون زرع الأعضاء قد يسّر عمليات الزرع وابتعد بها عن التجارة وفق آليات رقابية عالية تحفظ للمصريين حقوقهم. وتعطى للمريض المصري آمالا كبرى للشفاء من خلال القانون الحالي وتشريعاته وضوابطه.

وأضاف أن هناك 28 مركزا تقدمت بطلب الترخيص حصل منها 12 مركزا على الترخيص بالفعل، مشيرا إلى أن هناك معايير كثيرة لتقييم تلك المراكز منها معايير طبية وهندسية.

جاء ذلك خلال كلمته أمام مؤتمر الاتجار بالبشر، اليوم الخميس، بحضور السفيرة نائلة جبر، والدكتورة لمياء محسن، رئيس المجلس القومي للأمموة والطفولة، وممثلين عن وزارات الداخلية والأمن الوطني والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة القومية لزراعة الأعضاء.

وقالت الدكتورة لمياء محسن إن هناك مقترحا بوضع آلية مشتركة للتنسيق بين اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، واللجنة العليا لزرع الأعضاء، للتنسيق فيما بينهما من خلال اجتماعات دورية للتعاون مع منظمات المجتمع المدني، والتنسيق مع النيابة العامة والأمن الوطني والمخابرات العامة لوضع قاعدة بيانات مشتركة عن جرائم وأنماط الاتجار بالأعضاء، وبالأخص في المناطق الحدودية والأكثر خطورة.

وقالت الدكتورة عزة العشماوى، مدير وحدة الاتجار بالبشر، إن هناك احتياجا إلى تنشيط آليات للإبلاغ عن السماسرة ورؤوس شبكات الاتجار بالبشر على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي، كما يوجد احتياج إلى المساندة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر وملاحقتهم قضائيا، مع استصدار قرارات وزارية لنشر مبادئ وتوجيهات منظمة الصحة العالمية بشأن زراعة الأعضاء البشرية مع الميثاق العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية.